

نص ت.ع رقم 053 لسنة 2015

بتاريخ 2015.08.08

**الموضوع:** حول تعدد المطالب المتعلقة بالانتفاع بنظام التحويل تحت المراقبة الديوانية للتصدير الجزئي لتوريد وفرز وتحويل الملابس المستعملة وبالترخيص في بعث مشاريع لرسكلة فواضل النسيج المتأتية من هذا النشاط.

لاحظت مصالح الإدارة العامة للديوانة تواصل إيداع العديد من المطالب المتعلقة بالانتفاع بنظام التحويل تحت المراقبة الديوانية للتصدير الجزئي لتوريد وفرز وتحويل الملابس المستعملة وكذلك المطالب المتعلقة بالترخيص في بعث مشاريع لرسكلة فواضل النسيج المتأتية من هذا النشاط سواء بمكتب الضبط المركزي بوزارة المالية وبالإدارة العامة للديوانة أو بعدد المصالح الإدارية الأخرى بوزارتي التجارة و الصناعة.

لذا وحرصا من الإدارة العامة على الإجابة على كافة هذه المطالب وتعميما للفائدة وللمعلومة على الجميع، فليكن في علم المتقدمين بهذه المطالب وكافة المصالح الإدارية المعنية بهذا القطاع أن الإجراءات المعمول بها في هذا المجال لا تسمح حاليا بالاستجابة للمطالب المقدمة وذلك بالاعتماد على ما يلي .

1/ بخصوص الإنتفاع بنظام التحويل تحت المراقبة الديوانية لتوريد وفرز وتحويل الملابس المستعملة فإنه تم تجميد الإستثمار في قطاع الملابس المستعملة منذ 08 جوان 1999 وذلك بعدم الموافقة على الترخيص في بعث وحدات جديدة في هذا القطاع حتى وإن كانت موجهة كليا للتصدير نظرا لضعف القيمة المضافة لهذه المشاريع.

2/ أما بخصوص بعث مشاريع تتعلق برسكلة فواضل النسيج فإن الترتيب الجاري بها العمل تسمح فقط بالترخيص في بعث المشاريع المتعلقة بتجميع وتحويل وتصدير فواضل الأقمشة الجديدة المتأثية حصريا من عمليات قص وتفصيل القماش من قبل وحدات صناعة الملابس الجاهزة

دون غيرها وذلك في إطار التصدير الكلي مع تعهد المستثمرين في هذا النشاط بعدم التزوّد من قطاع الملابس المستعملة والإقتصار على شراء فواضل القص للأقمشة الجديدة .

لذا، فالمطلوب من كافة المصالح الإدارية بالوزارات المعنية (وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الصناعة، وحدة الإحاطة بالمستثمرين برئاسة الحكومة) مدّ الأشخاص والشركات الذين يتقدمون بمطالب للاستثمار في هذا القطاع بنسخة من هذه المذكرة وذلك في انتظار إعادة النظر في هذه الاجراءات في إطار المراجعة الشاملة للنصوص القانونية المنظمة لهذا القطاع.

**المدير العام للديوانة**

**العادل بن حسن**